







كفاح الكامرون

للوحدة والاستقلال

---



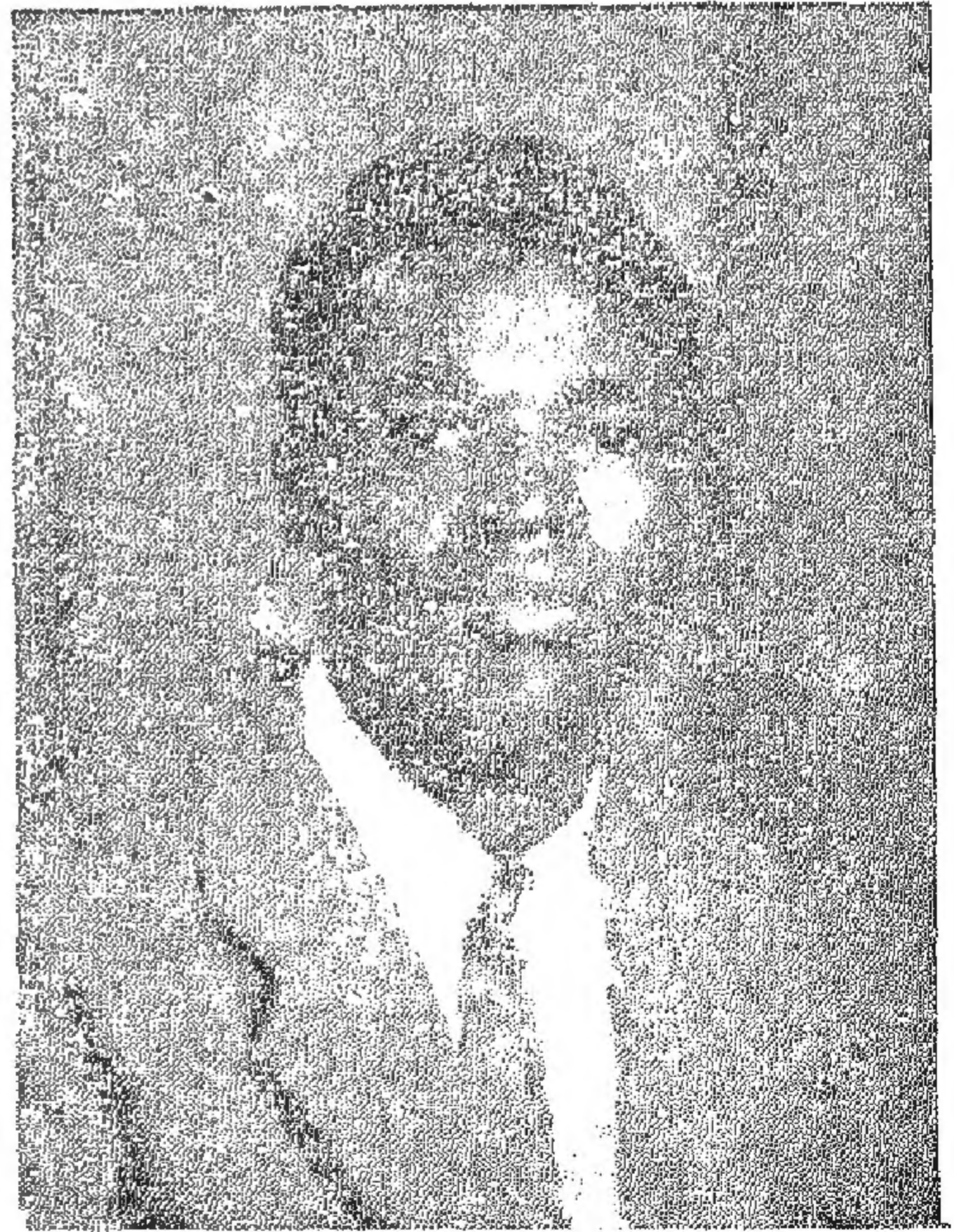




الدكتور فيليكس رولاند مومي  
رئيس الحزب



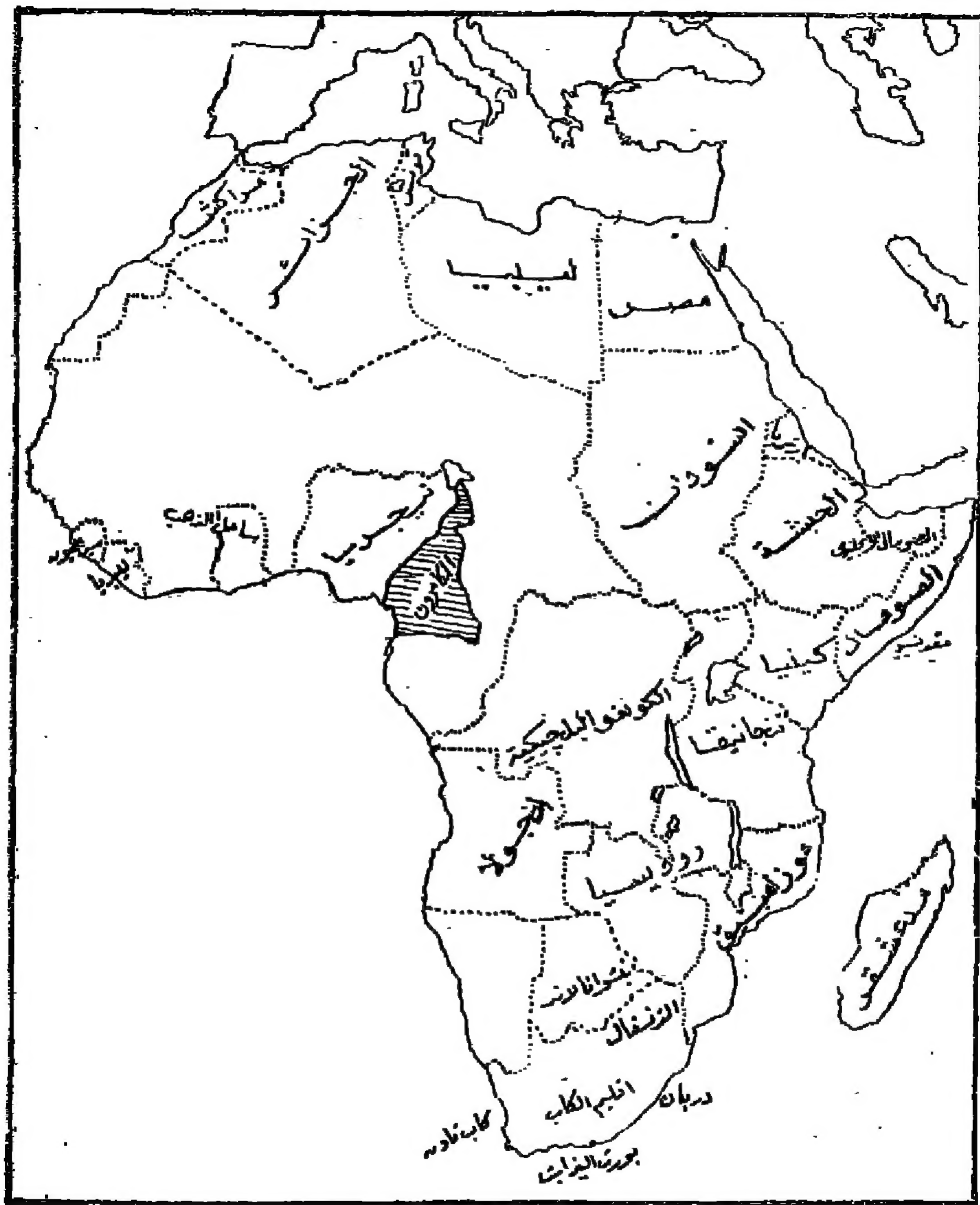
السيد كنجي أبل  
مساعد ثاني للرئيس



السيد افرنست اواندي  
مساعد الرئيس











## مقدمة للمترجم

---

يشرفنى أن أقدم لقراء العربية ترجمة صادقة لمشاعر الطلبة الكامرونيين دون تحريف فى أسلوبهم ولا فى طريقة تفكيرهم حتى يشعر القارئ بأنه يعيش مع هؤلاء المكافحين فى بيتهم ، وقد راعيت ألا أنخرج عن طريقة عرضهم لقضيتهم وأن لا أتصرف احتفاظا بأمانة نقل مشاعرهم .

وإنى أتهز هذه الفرصة لأضم صوتى إلى الأحرار فى كافة دول العالم راجيا تحقيق الوحدة والاستقلال لشعب الكاميرون .

والله ولى التوفيق .

القاهرة فى ١٠/١٢/١٩٥٧







# الكامبيرون

إن الغرض الأساسي من هذه النشرة هو شرح هذا الجزء الكائن في قلب أفريقيا المجهول حتى الآن .

كتبها الطلبة الكامبرينيون في فرنسا للاشادة بمجد أبناء الكامبيرون الذين اغتالهم الاستعمار الفرنسي في سبتمبر عام ١٩٤٥ وفي مايو عام ١٩٥٥ ، وكذلك تجميع آلاف الوطنيين المشردين اليوم في الغابات هائمين على وجوههم بلا مأوى يكاخون مؤمنين بأن العقل والحق سوف يصلان بهم إلى النصر النهائي .

فهناك في بقعة هامة من أرض أفريقيا شعب يكافح منذ عام ١٩٤٨ من أجل تحقيق وحدة واستقلال بلاده .

وقد حاول الاستعمار ما استطاع أن يخفي أخبار جرائمه عن الرأي العام العالمي لا يمكنه من معرفة طبيعة مدى المعركة التي يخوضها الشعب الذي صمم على اقتراع حريته من براثن الاستعمار .

وكان من جراء منع أخبار هذه الثورة عن العالم أن أوساطا كثيرة ممن يهتمها بنجاحها — وكانت مصممة كل التصميم على مساعدتها — لم تكن تعرف أين تدور المعركة .



( ى )

ولقد ساهم مواطنونا الموالون الذين يدرسون فى فرنسا فى كشف النقاب عما يدور فى هذه البقعة من القارة الأفريقية . وهم فى هذا يسرون على نهج الطلبة المصريين الذين لم يترددوا فى طرح أقلامهم جانباً ليحملوا السلاح بجانب جيش التحرير الوطنى ولمكافحة العدوان الاستعمارى الغاشم على مصر . كما أنهم ينهجون أيضاً منهج طلبة الهند الصينية والطلبة التونسيين والجزائريين والمراكشيين فى هذا الكفاح الدائم ضد السيطرة الأجنبية .



## مقدمة

---

لقد طلب منا الطلبة الكامبرونيون في فرنسا ترجمة هذا الكتيب ونشره . ونحن ننشره كما هو واثقين بأنه سيعطى فكرة عامة عن الكيرون .

ولما كان هذا الكتيب يظهر في مرحلة حاسمة من مراحل تطور الكيرون فإننا نوصي به الذين يريدون معرفة مشكلة الكيرون ليس فقط من الوجهة السياسية المحضة بل من النواحي الجغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

ويمثل الكتيب الجهود التي يبذلها مواطنونا الطلبة الذين يتلقون العلم في فرنسا ضمن حملتهم لتنوير الرأي العام الدولي عما يدور في هذا الجزء من إفريقيا .

إن القارة الإفريقية بأجمعها في حالة ثوران سياسي وكل يوم يمر يأتي بأدلة على ذلك . فالهزيمة الفرنسية البريطانية في السويس ودوى المدافع التي ما زالت تقصف في الصحراء حيث تشتد المنافسة على البترول والأورانيوم . وإستقلال مراکش وتونس وغانة . كل هذا يدل على إحتضار الاستعمار كما أن ما رسمه مؤتمر باندونج يعمل لتأكيد هذه الحقيقة

فلقد حاول الاستعمار الفرنسي البريطاني أن يجد لنفسه مآجداً في أفريقيا السوداء آملاً بل متوقفاً أن يجد في الكيرون والخابون ونيجريا آبار البترول التي فقدوها في الشرق الأوسط والصحراء الكبرى وعلماً منه بأن التمكن أمر ضروري لذلك فهو يسعى رغم الصعوبات الشديدة إلى إستمالة أصدقاء يعاونونه في تحقيق أغراضه لاسيما وأن هذا يتطلب جواً سياسياً هادئاً أميناً ولكن من أين له ذلك فقبرص تتحرك والنيران تندلع في الجزائر والكيرون يغلي . . . . .

إن مشكلة الكيرون هي مأساة خمسة ملايين من المواطنين يرزحون تحت نير الاستعمار الفرنسي البريطاني ، يطالبون بتوحيد بلادهم وعدم إنقسامها إلى قسمين محكومين بسلطات إستعمارية مختلفة ومنع الوصاية الأجنبية وتمكين أهل الكيرون من إدارة شئونهم بأنفسهم وتتلخص هذه الرغبات في ثلاث كلمات ” الوحدة والاستقلال المآجل “ التي أصبحت أنشودة الكيرون .

وهذه الرغبات لا يسع الإنسان إلا التسليم بمشروعيتها .

فالمرأة العجوز البسيطة الساذجة كما قال أحد الموظفين الكيرونيين لريمون كارتيه تدرك حالاً تصحو من نومها في الصباح أنها تحت حماية هيئة الأمم المتحدة وأن بلدها ليس مستعمرة فرنسية بالمعنى المقصود من هذه الكلمة .

وهذه هي الحقيقة الأولى .



ولكن وصاية هيئة الأمم المتحدة لا تجدى شيئا ما لم تدعهما معاهدات أو اتفاقيات يلتزم أطرافها باحترامها . ولذلك عهدت هيئة الأمم إلى كل من بريطانيا وفرنسا بواجب مقدس هو قيادة الشعب الكاميرونى نحو طريق الحكم الذاتى والإستقلال دون أن تتجاهل أمانيه .

وهذه هى الحقيقة الثانية .

ولم يبق إلا أن نوضح المرحلة الثالثة وهى مرحلة التطبيق الفعلى للبادئ المشار إليها وأن نبحث فيما إذا كانت بريطانيا العظمى وفرنسا تقودان شعب بلادنا نحو تحقيق الأغراض التى سبقت الإشارة إليها ونعرف من جهة أخرى ما إذا كان الكاميرونيون أنفسهم قد أعربوا عن رغباتهم فى الوحدة والاستقلال . وهذا هو أساس المشكلة الكاميرونية والصعوبة الواجب التغلب عاها .

ففى الكيرون الشرقية نجد فرنسا جادة منذ مايو سنة ١٩٥٥ فى قمع كل الشعوب المجردة من السلاح وقد ذهب إلى هناك فى شهر يوليو صحفى أمريكى وعند عودته إلى بلاده لم يستطع إلا أن يكتب فى جريدته Africa Weekly أن الكيرون تعاني الكثير من آثار الغزوات الدورية التى يقودها الفرنسيون واثى تشبه إلى حد بعيد أعمال القمع التى يقومون بها فى إفريقيا الشمالية ففرنسا بدلا من أن تقوم بتحقيق المهمة التى وكلت إليها من هيئة الأمم أصبحت حربا على شعب أعزل من السلاح كل هذا تحت بصر ورعاية هيئة الأمم المتحدة .

كما كتبت صحيفة (Temoignage Chretien) في هذا المقام أن أكثر من ألف وخمسمائة قد قتلوا في مقاطعة واحدة من الكيرون أثناء انتخابات ٢٣ ديسمبر عام ١٩٥٦. وبالرغم من المقاطعة التي قام بها الشعب الكيرونى نفسه لانتخابات ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦ ، استطاعت فرنسا أن تنشئ جمعية تشريعية وهيئة تنفيذية تستخدمها في ضم الكيرون الى الوحدة الفرنسية ويؤخذ من الإحصائيات الفرنسية ذاتها أن ٥٥ ٪ من الناخبين قد قاطعوا الانتخابات عملاً بنصيحة حزب الإتحاد الكيرونى (U.P.C.) كما نشرت صحيفة (Press du Cameroun) وهي صحيفة شبه رسمية في الكيرون غداة يوم الانتخابات أن ٧٥ ٪ من شعوب الشمال لم تشارك في الانتخابات وكتبت صحيفة (France-Observateur) أنه لم يشارك في الانتخابات سوى ١٤,٠٠٠ ناخب من ٦٩,٠٠٠ ناخب مقيد في جداول الانتخابات في مدينة (Doula) التي تعتبر أهم مدينة عمالية في البلاد ويمكننا أن نذكر صحفاً أخرى أكدت نفس المعنى السابق، ولنا بعد ذلك أن نساءل ما هو المجلس التشريعى ومجلس الوزراء الذين تخضعا عن هذه الانتخابات ؟

إن المجلس التشريعى عبارة عن مجلس مكون من ٧٠ عضواً لهم اختصاصات محدودة ينتخب على طريقة غريبة، فالناخبون يصوتون مرة مرة مع إضافة أسماء الموتى إلى أسمائهم .

أما مجلس الوزراء فيكون من ١٠ أعضاء و٥ وكلاء يرأسهم حاكم فرنسى له حق الاعتراض على قرارات المجلس ولذلك فان سلطات المجلس محصورة في نطاق ضيق للغاية فالأعضاء ليس لهم سوى القيام بأدوار الممثلين في حين أن السلطة الحقيقية في أيدي المستعمرين وخصوصاً



أن الحاكم باعتباره ممثلاً لفرنسا يستطيع أن يستدعى البوليس والجيش بدون أخذ رأى رئيس الوزراء بحجة صيانة الأمن العام . كما أن قرارات مجلس الوزراء ليس لها القوة التنفيذية إلا إذا انقضت عشرة أيام من تاريخ صدورها ولم يعترض الحاكم الفرنسى عليها .

وعلى ذلك يمكن القول أن الاستعمار قد غلف قطعة الأفىون بغلاف جديد . فسياسة فرنسا بالنسبة للكبيرون منذ مايو سنة ١٩٥٥ هي خطة القمع العسكرى وإلغاء الحريات الأساسية للإنسان وتطبيق الأحكام العرفية والحداع السياسى وفى الكبيرون الغربية يتجه الطغاة الانجليز نحو تحقيق نفس الغاية وهى إدخال البلد فى عداد مستعمراتهم ويتبعون فى ذلك طرقاً تختلف عن طرق الاستعمار الفرنسى ولكنها تشبهها إلى حد بعيد ولقد شهدت صحيفة ( Africa Weekly ) بذلك حينما قالت أن الاستعمار الفرنسى والانجليزى يهدف إلى إدماج مستعمراته فى بلاده .

فمنذ سنة ١٩٥٤ أحدث الانجليز فى الجنوب الغربى للكبيرون تعديلات دستورية فأنشأوا مجلساً من ٢٦ عضواً منهم ٢٣ منتخبين و ١٣ معينين من الحاكم الانجليزى كما أنشأوا هيئة تنفيذية من ٩ أعضاء منهم ٥ أفريقيين وفى جميع الأحوال تكون فى يد الحاكم الرئيس جميع السلطات الآمرة ويكون له حق الاعتراض على جميع قرارات المجلس والهيئة التنفيذية .

أما سكان الكبيرون الشمالى الخاضع للإدارة البريطانية فقد ألحقوا بمنطقة شمال نيجيريا عنوة ودون استشارتهم .

هذا ويلاحظ أنه بالرغم من نصوص اتفاقات فرساي سنة ١٩١٩ فقد ألحقت الكيرون الشمالية بنيجريا منذ سنة ١٩٢٣ ومما يدل على ذلك أن وزير المستعمرات الانجليزي قد أعرب بصراحة عن نوايا حكومته في المؤتمر الدستوري الذي عقد بلندن حينما قال أنه يأمل أن يدرك أصدقاءه الكيرونيين أن سعادتهم في الحاق الكيرون بنيجريا .

وقد اتبع الانجليز طرق المستعمرين الفرنسيين فخلوا بلا مبرر حزب الاتحاد الكيروني (U.P.C.) وجمعية الشباب الديمقراطي الكيرون (J.D.C.) وجمعية الإتحاد الديمقراطي لنساء الكيرون ( U.D.E.F.E.C. ) كما نفوا ١٣ من الشخصيات المسئولة بعد مصادرة أموالهم قائلين : إن عبد الناصر أم القنال وصادر أموالنا فاذهبوا إليه لكي يدبر لكم وسائل العيش .

ويقول أحد هؤلاء الذين نفوا ذا كرا ما لقيه هو وزملائه . . . . وبعد أن قضينا شهرا تحت المراقبة في فكتوريا وثمانية أيام في سجن (Broad Strat Prison) بلاجوس شحنا في طائرة كالسردين حتى الخرطوم .

ولا غرابة في ذلك ! ! فقد مر قبلنا بهذه المحنة برميف زعيم فانا ومكاريوس من قبرص وبورقية وصاحب الجلالة سلطان مراکش والكاباكا زعيم أوغندا .



## هل تركز مطالبنا على أساس سليم ؟

لقد أعلن روزفلت وتشيرشل في مؤتمر الأطلنطي على أن الاستعمار من الأسباب الرئيسية للحرب وأن الحل الوحيد لتجنبها هو الأخذ بيد الشعوب المستعمرة نحو الاستقلال .

وتنص الفقرة الثانية من المادة ٧٦ من ميثاق عصبة الأمم المتحدة على أن الأغراض الأساسية لنظام الوصاية هو الاستقلال وفي ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٧ إتخذت الدورة الحادية عشر للجمعية العامة قرارا بالأغلبية بمطالبة كلا من فرنسا وإنجلترا بمنح الكيرون الاستقلال في أجل قريب .

وعلى ذلك فإن طلبنا للإستقلال حق لا نزاع فيه ففي ١٢ يوليو سنة ١٨٨٤ وضع زعمائنا إتفاقية تقضى بأن تظل بلادنا تحت الحماية لمدة ٣٠ سنة أى أنه في سنة ١٩١٤ كان يتحتم على بلادنا أن تسييد استقلالها من الناحية القانونية والفعلية . كما أننا لم نستشار ولم نشترك في وضع إتفاقية يونيو عام ١٩١٩ التي قسمت بلادنا إلى قسمين ولذلك فإن معاهدة فرساي غير نافذة المفعول فيما يتعلق بالكيرون لأنها :

(١) عقدت من جانب واحد .

(ب) لأنها غير عادلة فالكيرون لم تكن دولة محاربة مهزومة .

وكان من الجدير عندما إنتهزت ألمانيا في الحرب الأخيرة أن تقسم  
ولكن سخرية الاستعمار أبت إلا أن تقسم بلادنا .

ولا يمكن أن نلتم بمعاملة لم نشترك في توقيعها ولم تعقد برضاؤنا .  
فهناك إذن واقعة قانونية لا جدال فيها وهي تعويض ما أصابنا من  
خسائر وتحقيق وحدة بلادنا فأن القانون في جانبنا فيما يتعلق باستقلالنا  
 وتحقيق وحدتنا .

ولطالبنا طالبنا بلا جدوى بتسوية هذه المسألة عن طريق إستفتاء  
أما اليوم فإننا نعترض على هذا الإجراء ولكن إذا حدث المستحيل وارتاب  
أحد في صدق هذه المطالب وشرعيتها فسوف تقبل في نهاية الأمر  
هذا الاستفتاء لكي تثبت حسن نيتنا غير أن الاستفتاء ينطوي على احتمالات  
كثيرة فإذا وثقنا بالسلطات الإدارية فقد يخشى أن يفض من شأن  
الأمم المتحدة والخط من قدرها ولقد عمد الفرنسيون والإنجليز إلى حل  
الحزب الذي يمثل طبقا لإحصائياتهم ٨٥ ٪ من السكان . فإذا ما ظل هذا  
الحزب منحلا فمن يتولى غيره التصويت في الاستفتاء ؟ وهل يكفي أن  
تكون نسبة من الناخبين ١٥ ٪ فقط من السكان ، إن في الاقتصار على  
مثل هذا العدد الضئيل من الناخبين قلب للأوضاع والنظريات السياسية  
وتمكن الأتلية من وضع القوانين التي تطبق على الأغلبية وإملاء إرادتها  
عليها .

ولذلك يجب تحقيق الشروط التالية قبل إجراء الاستفتاء :

١ — تهيئة الجو السياسي الطبيعي الذي يتفق مع القرار رقم ١٠٦٧  
للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة في دورتها الحادية عشر مما يترتب عليه :



(أ) (تهيئة الجو السياسى الطيعى) إلغاء المراسيم الفرنسية الصادرة بتاريخ ١٣ يوليوس ١٩٥٥ وكذلك المراسيم الإنجليزية الصادرة بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٥٧ والتي قضت بحل أحزاب U.P.C., I.D.C., U.D.E.F.E.C.

(ب) إلغاء الإجراءات القضائية التى ترتبت على هذه الحوادث والإفراج دون قيد أو شرط عن جميع المعتقلين السياسيين التى تذرهم سجون البلاد .

(ج) عودة المقيمين السياسيين إلى الوطن .

٢ - تكليف الجمعية العمومية تعيين لجنة مكونة من أعضاء من غير الحكام الإداريين وممثلة لجميع بلاد العالم للإشراف على الاستفتاء .

٣ - إجراء انتخابات حرة عامة بالاقتراع السرى فى شطرى البلاد يشترك فيها الكيروفيون فقط .

أما إذا عهدت هذه الإجراءات من جديد إلى مجلس الوصاية الذى تحول إلى وزارة مستعمرات على مستوى دولى فلا بد من ان نستنتج أن هيئة الأمم تشادع وحينئذ يعلم العالم الذى يروى سمع وبالأخص شعب الكيرون خفايا هذه المناورة .

ونأمل أن يحقق هذا الكتيب الهدف الذى ينشده وأن يكون مشعلا مضيئا للرأى العام العالمى فى هذه المسألة .

وعلى ضوء هذا الأمل نرجو من كل قارئ — كل قارئ فرنسي أو إنجليزي — ألا يقتصر فقط على القراءة بل أن يعمل لكي يسهل على الشعب الفرنسي والشعب الإنجليزي اللذان مازالا يؤمنان بتقاليدهما أن يحكما على مدى التعارض الذي يفصل بينهما وبين حكوماتهما .

وذلك لكي تظل الحكومة الفرنسية في نظر الجميع رهزا للتقدم والديمقراطية بعد أن كادت تواجه حربا عنصرية من شأنها أن تحط من قدرها .

القاهرة في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٧

المكتب الرئيسي

جمعية اتحاد الشعوب الكيرونية في الخارج

الدكتور فيليكس رولاند مومي

رئيس جمعية اتحاد الشعوب الكيرونية

كينج أيل

وكيل جمعية اتحاد الشعوب الكيرونية

أرنست أوندی

وكيل جمعية اتحاد الشعوب الكيرونية



## الفصل الأول

### أين يقع الكميرون ؟

يقع الكميرون على مفترق الطرق بين إفريقيا الغربية وإفريقيا الوسطى الاستوائية بين خطي عرض ٢ ، ١٣ شمالا وخطي طول ٩ ، ١٦ (طولا) شرقا ( حسب توقيت جرينتش ) وهو عالم خليط من السود الذين يقطنون بلاد ذات طبيعة مختلفة النواحي تزيد حياه الإنسان تعقيدا ، ويقطنه حوالى ٤,٥٠٠,٠٠٠ نفس ذات بشرة متعددة الألوان والطبائع موزعة بين سودانيين و بانتوس وأشباه البانتوس والساميين .

## الفصل الثاني

### ماهى أوضاع الحياة الإقتصادية فى الكيرون الشرقى ؟

أولا — الغابات — يوجد حوالى ١٦ مليون هيكتار أى حوالى ٣٣٪ من المساحة كلها تحتوى على مواد مختلفة كالأبنوس والأخود الأكوم وكذلك ٣٠٠٠ طنا من المطاط يصنع فى Dizangué و ٨٠,٠٠٠ طنا من الخشب صدرت فى عام ١٩٥٣ .

ثانيا — أهم المنتجات الزراعية المعدة للتصدير هى الكاكاو ، اللبن ، الموز ، اللوز ، زيت الفول ، الفول السودانى ، القطن ، الدخان .

ثالثا — يصدر الكيرون أكثر من مليون رأس من الماشية إلى الكونغو البلجيكي وهى موزعة كالاتى :

الغرب — ٣٦,٠٠٠ رأس من البقر ، ٥٠,٠٠٠ رأس من الغنم والماعز ١٠,٠٠٠ خنزير .

منطقة — Adamion — ٥٨٠,٠٠٠ رأس من البقر .

الشمال — ٥٠٠,٠٠٠ رأس غنم .

رابعا — توجد فى الكيرون مناجم غنية بالقصدير والذهب والمنجنيز والرصاص والتنجستن والموليدى والتيتان .

ولكن لا يزال استغلال هذه المناجم بدائيا .



خامسا — مصادر القوة أهمها الفهم الأيضى ومساقط ساناغا ونيونج  
ونيتم وفينا .

سادسا — التجارة حسب ماجاء فى كتاب مسيو B. Lambezat

المعنون باسم الكميرون والذي صدر فى باريس سنة ١٩٥٤ من صفحة  
١٣٤ الى ١٣٦ .

ولا يمكن تقدير التجارة الداخلية حتى بصورة تقريبية نظرا لكثرة  
الاستهلاك الشخصى وذلك لنقص البيانات الإحصائية .

التجارة الخارجية : يعتبر الاتحاد الفرنسى سنة ١٩٥٢ أول مورد للكميرون  
الذى يستورد منه ٧٥٪ من وارداته منها ٧٠٪ من فرنسا ذاتها وكذلك  
أول عميل له (٦٠٪ من الصادرات منها ٥٥٪ لفرنسا) .

وسوف نرى أن هذا الاتجاه يضر بالكاميرون لحرمانهم من العملات  
الأجنبية علاوة على سيطرة رؤوس الأموال الفرنسية على الاقتصاد  
الكاميرونى .

---

## الفصل الثالث

### وضع الكيرون

ماهى الصفة التى يتصل بها الكيرون بالوحدة الفرنسية ؟

أولا — كانت الكيرون تحت الحماية الألمانية فى الفترة ما بين سنة ١٨٨٤ وسنة ١٩١٤ ثم شطرت إلى جرئين فى عام ١٩١٦ أحدهما يخضع لفرنسا والآخر يخضع لبريطانيا تحت رعاية عصبة الأمم ومنذ عام ١٩٤٥ تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة ولما كانت السلطات الحاكمة قد قبلت الوصاية الدولية فقد التزمت أساسا بالآتى :

( ١ ) النهوض بالشعب حتى يصل إلى المرحلة التى يستطيع فيها تولى أموره بنفسه .

( ب ) النهوض بمصالح الوطنيين وجعلها فى المرتبة الأولى ( م ٧٣٥ من ميثاق عصبة الأمم ) .

( ج ) تحقيق مساهمة الشعوب المحلية فى إدارة الإقليم عن طريق تقوية الأجهزة الديمقراطية الممثلة للشعب حتى يستطيع للشعب أن يعبر بحرية عن النظام السياسى الذى يرغبه ( م ٥ من اتفاقات الوصاية ص ٤ ) .

ثانيا — أن العهد الذى أخذته فرنسا على نفسها مماثل تماما لما اتخذته بالنسبة لمستعمراتها ونصت عليه فى مقدمة دستورها الصادر فى سنة ١٩٤٦



وقد أكد Mathiot, Vedovato وهما من فقهاء القانون أن الوصاية ليست إلا معاهدة حقيقية بين فرنسا والأمم المتحدة .

هذا وينص الدستور الفرنسي الحالي في م ٢٨ على أن المعاهدات المبرمة بين الدول لا تؤثر فيها القانون الوضعي ولا الدستور نفسه وقد استقر رأي القضاء على أن هذه المادة مفسرة ومما يؤكد ذلك أن الدستور الفرنسي الصادر في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ينص في مقدمته على " أن الجمهورية الفرنسية أمينة على تقاليدها التي توحى لها بالخضوع لأوامر القانون الدولي العام .

لهذا يكون للمادة ٢٨ من الدستور الحالي أثر رجعي فتطبق على الاتفاقات كميثاق الأمم المتحدة المصدق عليه من فرنسا قبل صدور هذا الدستور .

ويترتب على ذلك أن تصبح للكامرونيين والتغريين صفة قانونية ثابتة يستطيعون بمقتضاها المطالبة بتحقيق مصالحهم وبحقوقهم في الاستقلال حتى ولو أدى ذلك إلى مخالفة القوانين الفرنسية الوضعية .

ثالثا — إن وصاية الأمم المتحدة على الإدارة الكامرونية تظهر فيما يلي :

( أ ) إلزام السلطات الإدارية بتقديم بيان شفوي للجمعية العمومية عن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للكاميرون

( ب ) إرسال بعثة لزيارة البلاد بصفة دورية .

( ج ) دراسة المطالب التي تقدم كتابة أو شفويا من الكامرونيين

أنفسهم أو من الغير لتحقيق مصالحهم .

## الفصل الرابع

### استفادة الكامرون من نظام الوصاية

هل يعتبر نظام الوصاية مفيدا للكاميرونين كما ارتأت الغالبية المأهضة للاستعمار في هيئة الأمم المتحدة ؟  
فلتحكم بنفسك بعد دراسة الأرقام والوثائق التي تتلاق بالكاميرون الشرقية على الأقل .

#### أولا — الحالة الاقتصادية

##### (١) طرق المواصلات :

أقامت السلطات الحاكمة ١٦٤ كيلومترا من السكك الحديدية في ٣٦ عام في حين أن الألمان قد تركوا فيها عام ١٩١٤ حوالي ٣٤٠ كيلومترا . ولا يوجد في الكاميرون . التي تكاد تبلغ مساحتها مساحة فرنسا سوى ٣ لاف كيلومترا من الطرق الدائمة ، ويبدو أن هذه السكك الحديدية وهذه الطرق أنشئت لخدمة الحلال الخصب ( مناطق شرق الدوولا والياوندى — والأدواوا ) ذات الموارد الخصبية والمزدهمة بالسكان الأجانب .

##### (ب) دخل الأجراء :

يوجد في مزارع ديرتج ثلاثة آلاف وخمسمائة عامل وعائلاتهم أي حوالي ١٠ آلاف شخص يعيشون حياة بؤس .



فالأجريتراوح بين ٥٩ و ٧٢ فرنك في اليوم ، ولما كان لا يؤخذ هناك إعانات عائلية أو تأمين اجتماعي فيكفي بعملية حسابية بسيطة التحقق من أن كل فرد ملزم بأن يعول ثلاثة أشخاص تقريبا . فيكون متوسط دخل كل شخص حوالي ٢٠ فرنك يوميا .

وقد نشر في كتاب *Democratie Nouvelle* أن الأجرا اليومي المتوسط للشخص هو ٤٠ فرنك أي ١٢٠٠ فرنك في الشهر .

### (ج) دخل غير الإجراء :

يشترى الرسل والمستعمرون المنتجات بأثمان بخسة ويبيعونها بإثني عشر ضعف في السوق الخارجي . ففي عام ١٩٥٤ منع مكتب التموين بيع كميات ضخمة من الكاكو ثم اشتراها بسعر فرنك للكيلو وباعها بسعر ١٨٠ فرنك للكيلو .

### (د) المستوى المتوسط للعيشة :

لقد فرض على الجميع بالاستيراد من فرنسا بأثمان مرتفعة أما الحاجيات الممكن استيرادها من الخارج بأثمان معتدلة فهي ممنوعة ( صحيفة الموند بتاريخ ١٦/١٠/٥٥ ) مثال ذلك إن القمح الوارد من فرنسا يزيد ثمنه بنسبة ٨٠٪ عن ثمن الاستيراد من الخارج ويزيد ثمن السكر بنسبة ١٠٠٪ ( لافي فرانسيز ١٦/٤/٥٤ ) ومن جهة أخرى فإن الأثمان الأساسية ارتفعت من ١٠٠ في سنة ٤٩ إلى ١٣٣ في سنة ٥٢ وذلك حسب تقدير الإدارة ( الحقيقة أن نسبة الارتفاع أكثر من ذلك ) بينما الأجور استمرت على

ماهى عليه (Dimocratie Nouvelle 955, p.430) وتقول صحيفة فرانس  
كاثوايك بتاريخ ٢٦/٢/٥٤ أنه إذا ما علمنا بأن الغرفة التي لا تزيد  
مساحتها عن ٢ متر تؤجر بـ ٣٥٠٠ فرنك شهريا لعدة أشخاص وأنه يجب  
دفع ضريبة قدرها ١٨٠٠ فرنك سنويا عن كل شخص يزيد عمره عن  
١٤ سنة ( في بعض المناطق ) يتبين لنا حالة البؤس والجزع التي يعيش  
فيها هؤلاء الأشخاص .

### ثانيا — الحالة الصحية

إن عدد مجموع الأطباء لا يتجاوز ١٢٥ طبيا . فيكون لكل ٢٥٠٠٠  
نسمة طبيا واحدا ، مع ملاحظة أنه في المدن ينحصر بعض الأطباء  
لخدمة الأجانب وحدهم .

إننا لا ننكر بأن هناك جهودا بذلت للقضاء على بعض الأوبئة مثل مرض  
التوم وذلك لحماية الأيدي العاملة والمستعمرين أنفسهم ويلاحظ أن مجموع  
الأماكن الموجودة في المستشفيات الخاصة والحكومية لا يزيد عددها  
عن ١٨٥٥٠ سريرا بينما عدد السكان يزيد عن ٣١٧٤٠٠٠ نسمة فيكون  
هناك إذن سرير واحد لكل ٣٦٦ نفس . ولا يغيب عن البال أنه نظرا  
للتفرقة العنصرية فالأبنية مقسمة جزء للإفريقيين وتعدادهم ٣١٦٢٠٠٠  
والآخر للأجانب وتعدادهم ١٢٠٠٠ مما يدل على أن عددا كبيرا  
من الكامرونيين الذين في المستشفيات يفترشون الأرض أو يغادروا  
المستشفى قبل الإبلاال من أمراضهم .

### ثالثا — الحالة الثقافية

إن السياسة التعليمية لا تمت بصلة إلى الثقافة والمدنية الكامرونية فاللغات السائدة فيها لا تظهر في البرامج حتى باعتبارها لغات أجنبية .  
إلا أن الألمان درسوا بعض منها مثل الأوندو والباسا . ففي عام ١٩١٤ علموا حوالي ٤٢,٧٤٤ طالبا كانوا موزعين على ٢٣٢ مدرسة حكومية وشبه حكومية .

و بالرغم من هذه البداية الحسنة فإن أربعين عاما من الوصاية الفرنسية لم تسمح بنشر التعليم إلا بين ٦ ٪ من مجموع الشعب ، كما أن هذه النسبة قد تكبدت تكاليف باهظة وقاست الكثير من العنصرية . فقد وضع هذا العهد المظلم نظاما تحكى ظالم للامتحانات فيما يختص بانتقال الطلبة من سنة إلى أخرى .

كما حددت إدارة التعليم السن للالتحاق بالمدارس وهذا طبعا يضر بالوطنيين نظرا لوجود صعوبات جمة تمنعهم من الالتحاق بالمدارس في السن المحدد وتضطربهم أحيانا إلى الانقطاع عن دراستهم .

### رابعا — ما هو غرض المشروعات الاستغلالية الفرنسية ؟

غرضها ضمان الحد الأقصى من المنافع للمستعمرين وذلك :

- ( ١ ) تمكينهم من الاستيلاء على الأراضي الإفريقية ، فقد منحت الإدارة الاستعمارية هيئة فرنسية أراض مساحتها ١٧٠٠٠ هكتار لم يستغل منها سوى ٦٤٥٠ هكتار .



(ب) للمستعمرين وحدهم الحق في تولي المناصب العليا فإن ٣٦٣ موظفا يأخذ كل منهم مبلغ ٢ مليون فرنك سنويا . كما أن المقاولين منهم والمباشرين للأعمال الحرة يتمتعون بأجر مرتفع جدا فأدوات العمل التي تقدم لهم تصبح مملوكة لهم بعد انتهاءهم منها . والدليل على ذلك أنه عندما أريد تنفيذ مشروع رصف ٨٠ كيلومترا من الطرق الدائمة صرف لإخوان رازل مبلغ مليون و ٤٠٠,٠٠٠ فرنك وبعد أول مراجعة منحوا ٢ مليون و ٨٠٠,٠٠٠ فرنك .

وبالنسبة لرجال الصناعة في الشركات المختلطة فهم لا يتعرضوا للخسارة وكثيرا ما تدر عليهم أعمالهم أرباحا كثيرة .

ولم ينس الاستعمار تجارة ، فيسهل لهم احتكار الأسواق وخاصة الأسواق الخارجية .

---

## الفصل الخامس

### وضعنا السياسى

هل تتجه فرنسا بنا إلى الاستقلال السياسى الذاتى على الأقل ؟

الجواب : لا . . . لأن الطرق الفاشية تفرض نفسها عليها لحماية النظام الإستعمارى ، لذلك فإن الحريات العامة غير معترف بها للوطنيين بعكس الأوربيين المستعمرين ، كما أن المناصب العامة لا تسند إلى الأكفاء بقدر ما تسند إلى المحاسيب ناهيك عن الغش فى الانتخابات والترعة العنصرية التى تابع دورا هاما فيها ، فالمبشرون وكبار الموظفين يعطون أصواتهم للأقلية كما لا يتورع رجال البوليس فى إرهاب الناخبين لإعطاء أصواتهم لمرشح الإدارة . وكان من الطبيعى أن تستبعد الحركات التحررية من جداول المراجعة الانتخابية ولجان الانتخابات ، كما أن الإدارة قد اتخذت احتياطات إضافية بأن أعطت البطاقات الانتخابية للغالبية المرضى عنها منها ، فالإدارة تطلب حسب ما يترأى لها تقديم بطاقات تحقيق الشخصية أو شهادة الميلاد أو رقم التعداد أو صورة من الدبلومات التى حصل عليها الناخب إلى غير ذلك من الاجراءات التى لا تتم إلا بثن مرتفع و بعد وقت طويل .

ومن هنا يمكننا أن نعرف كيف تم انتخاب المجلس الإقليمى للكاميرون فأعضائه عبارة عن موظفين أو رؤساء قدامى خاضعين لتفوذ الإدارة ، ومع ذلك فسلطة هذه الجمعية لا تزيد إلا قليلا عن سلطة مجلس عمومى

إقليمى فى فرنسا وحتى إذا وسعت هذه السلطة بموجب مشروع الإصلاح الدستورى فلن تحول دون نزوات المشرع الأجنبى. كما أن جميع المجالس المحلية الأخرى مدينة من الإدارة . . . ولنا أن تتساءل بعد ذلك كيف يستطيع الشعب الكاميرونى أن يقاوم ؟

فلا تكاد تظهر حركة وطنية ما حتى تتخذ فور ظهورها — كما أن الإجتماعات المرخص بها يفرقها البوليس هذا فضلا عن أن المتظاهرين والمضربين معرضين للقمع والفصل من وظائفهم والاعتقال وإليك بعض الأمثلة على ذلك :

فى عام ١٩٥٠ ألقى القبض على جميع رؤساء جمعية اتحاد الشعب الكاميرونيين إثر مؤتمر Duchaug الذى انتخبهم .

وفى سبتمبر عام ١٩٥٢ منعت الإدارة عقد مؤتمر جمعية اتحاد الشعوب الكامرونية ولم يجتمع إلا بعد أن تدخلت هيئة الأمم المتحدة ، وفى فبراير عام ١٩٥٥ حكم قاضى بلدة إديا على ثمانية عمال بالسجن بمدد تتراوح بين سنة وأربع سنوات بحجة أنهم أهانوا واتهكوا حرية العمل ، وقد أيدت محكمة الاستئناف هنا الحكم بالنسبة لسنة عمال غيايبا وفى غياب شهودهم ومحاميهم ، ولا نعلم إذا كانت محكمة القضاء ستؤيد الظلم الذى أوقعته العدالة الاستعمارية .

وفى ١٨ أبريل سنة ١٩٥٥ اقتحمت قوات البوليس مجلس جمعية اتحاد الشعوب وقتشت رؤساءه وقبضت على زوجة السكرتير العام وعلى أربعة ومشرين شخص واحتجزتهم كرهائن .



وفي Doula جرح البوليس في ١٣ مايو أربعون شخصا . وألقي القبض على ٧٣ بينهم ٣٧ امرأة . . . الخ ..

بل إن الإدارة قد كلفت غلاوة على هذا الاضطهاد الجماعي ، بعض القتل الإعتداء على الرؤساء فاغتيل عدد كبير منهم تحت سمع وبصر قوات الأمن . وظلت هذه الجرائم بلا عقوبة على الرغم من الوعود التي أعطيت من حكومة منديس فرانس بإجراء تحقيقات عنها والقصاص من مرتكبيها ، ومع ذلك فقد استمرت الحركات التقدمية في عروضها للتعاون ففي ٥٤/٤/٢ اقترحت جمعية الشعوب الكامرونية على الحاكم العام إنشاء مجلس محلي منتخب في كل مقاطعة مكون من أعضاء وطنيين ولكن الإدارة لم تعر هذا الطلب أية أهمية بل فضلت المضي في السياسة التي وضعها مستر Pré . وقد كتب مسيو Huber بأن أحسن عمل يمكننا أن نقوم به هو خلق معارضة من الأفريقيين أنفسهم لكل حركة تحريرية وهكذا طبق جميع المفرضون الساميون الحركات المصطنعة لحركة النهضة الكامرونية التي لم يزد عن ثلاثة عدد الأشخاص الذين حضروا المؤتمر الذي عقد في يادندي في مارس سنة ١٩٥٤ والواقع إن هذه السياسة المناهضة للديمقراطية لم تكن فعالة ، فالحركات التقدمية مستمرة في إقناع المواطنين بالخطر المحيق بهم وبوضع بلادهم الدولي .

ولذا فإن مسيو أوجولا اغتتم سقوط وزارة لانيل فراح يسعى للحصول على أحد المناصب الوزارية ، واستطاع أن يصبح وزيرا للصحة بعد أن كان مجرد نائب يسيط ثم عين وزيرا للعمل في وزارة منديس فرانس التي

كان فيها مسيو نورون وزيرا للمستعمرات — وفيما يلي مقتطفات من المقال الذي نشرته عنه في هذا الصدد صحيفة *Aspects de la France* لاندريه سال في عددها الصادر في ٢٩/١٠/١٩٥٤

لقد طلب أوجولا إلى بورون الإطاحة برأس سوكارد مندوب فرنسا السامي لدى الكامرون ذلك أن أوجولا ياقى على سوكارد تبعة فشل دعايته لا بين الييضم فحسب بل بين الانريقيين أيضا — وقد صمم بورون على إرضاء رفاقه — فبين المندوب السامي بارج لدى الأمم المتحدة بينما طلبه إلى سوكارد مغادرة يوندية لكي يحل محل بارج في مدغشقر .

وكان بريه قد اضطر إلى مغادرة غينيا في ظروف لا زالت ماثلة للآن في أذهان جميع كبار الموظفين إلى حد أن ل . جاكينو الذي كان وزيرا للمستعمرات في ذلك الحين رأى ضرورة إقصاء بريه عن منصبه . ولقد أتاح قدوم بورون لبريه الخروج من العزلة التي فرضها جاكينو عليه وبيد أن حل برأيه بورون على إرضاء ديوفر وأوجولا عمدا إلى ترشيح نفسه مكان سوكدو في يوندية ، وهو لا يقنا يسعى جاهدا للحصول على تأييد جميع معاونيه لهذا الترشيح والله وحده يلم مقدار البراعة التي أوتي بها ولا ريب أنه يتمتع بتضيد أوجولا على أثر إنفاق تبادل المنفعة الذي خلد بينهما ، على أمل أن يتمكن أوجولا بنفوزه في التغلب على المعارضة الشديدة التي يبديها جميع نواب الكاميرون (عن مجلة "لايتوال" اسان حال اتحاد الشعوب الكاميرون في عددها رقم ١٠ الصادر في مارس ١٩٥٥) .

هناك إذن من سيركل اليه رسميا بالقيام بعملية قمع رادعة في يوندييه  
يقصد إعادة اعتبار مسيو اوجولا "الماهض للاستعمار" وسوف يتحتم  
عليه على الأقل وقبل كل شيء أن يشل حركة اتحاد شعوب الكاميرون  
الماوئة للنائب اوجولا وفي الواقع فما كاد مسيو برى يصل إلى الكاميرون  
حتى اتبع نحو هذه الحركة سياسة كشف لنا المسيو هو بر فيما بعد عن  
مضمونها ، وقد كتب مسيو برى في خطاب له "إني ما زلت مقتنعا  
أنه يجب عزل البلاد التي تسود فيها مبادئ جمعية اتحاد الشعوب  
الكامرونية وحصرها في نطاق ضيق حتى لا تنتشر هذه الآراء بين الشعوب  
الأخرى".

ومنذ ذلك الحين تملك المشرفين الأوربيين على الكاميرون نوع من  
المستيريا الجماعية وكان نتيجة ذلك أن نشر في الجريدة الرسمية للكاميرون  
قرار من المندوب السامي خزل بموجبه لكل سلطة إدارية أو قضائية  
الحق في استعمال القوة لتفريق إجماعات الحركات التقدمية مما أدى  
إلى إعلان حالة طوارئ جزئية ، وقد ردت الحركات التقدمية على  
استفزازات الإدارة المتكررة بالهدوء واحترام القانون .

واستمر الوطنيون يسلون دون جدوى تظلماتهم العديدة إلى مجلس  
الوصاية كما ندينوا ثلاث مرات في ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ لدى اللجنة  
الرابعة للجمعية العمومية سكرتيرهم العام روبيني أم ينوب الذي أدلى  
ببيانات شفرية كان في شأنها أن أوضحت الموقف للدول الأعضاء  
في هيئة الأمم المتحدة .



فكان أن طلبت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة في مجلس الوصاية القيام بزيارة الكاميرون لاستفتاء الشعب والتثبت من رأيه في المسائل التي أثارها العرائض المقدمة لها ، وبذلك أصبح واضحاً أن هيئة الأمم ستساق بشكل أو بآخر إلى إجراء تحقيق محلي في المسائل الخاصة بوحدة واستقلال الكامرون ، لم يعد بعد ذلك للحكومة الفرنسية لوثوقها مقدماً من هزيمتها سوى أن تلجأ إلى منع الأهالي من التعبير عن رأيهم بحرية بل ذهب PRE إلى أبعد من ذلك بأن تعهد قبل أن يتولى منصبه بالقضاء على جمعية اتحاد شعوب الكامرون في ستة أشهر ، ومنذ ذلك الوقت اتخذت جميع الوسائل الموصلة إلى هذه الغاية ، إلا أنه قبل البدء في تنفيذ الخطة العالمية ( الاغتيالات ) رؤى محاولة اقناع جمعية اتحاد شعوب الكامرون بالرجوع إلى الحظيرة وأسندت هذه المهمة لمن هو أهلاً بالقيام بها على الوجه الأكمل . وهنا ظهر المسيو هو بوى زعيم الساحل الناجي المسمى إلى حرب والذي اعتسلم أمام المسيو مبران وعصيته سنة ١٩٥٠

وكانت جمعية اتحاد شعوب الكامرون قد اضطرت سنة ١٩٤٨ لكي تضمن لها وضعاً قانونياً إلى الانضمام إلى هذه الحركة ولكن دون أن تسير وراء مسيو هو بوى في خيائته للمصالح القومية .

وقد باءت بالفشل جميع المحاولات التي قام بها المسيو هو بوى لضم جمعية اتحاد شعوب الكامرون إلى سياسته الفاسدة ، كما فشل النائب تسيكيا الذي تدبر رسمياً لدى الجمعية لهذا الغرض ولم تتجح كذلك الجهود التي بذلتها الحكومة والإدارة لوقف حركة الكامرون القومية . فالتجهدت الحكومة الفرنسية إلى حبك دسيسة خيالية للوقعة بالوطنيين فعقدت

اجتماعا لما سمته الجبهة القومية لمكافحة الشيوعية وقد أدى هذا الاجتماع إلى اشتباك بين أعوانها ورجال جمعية اتحاد شعوب الكامرون، فصادف هوى الإدارة التي كانت تهدف إلى اغراق الحركات التقدمية في الدم، فانهزت هذا الحادث وأرسلت قوات سنغالية بقيادة مسيو برى للسيطرة على الموقف فتتج عن ذلك قتل ٥٠٠٠ مواطن وحرق ٢٠٠ منزل في دولا فقط علاوة على الثمانمائة أمر الذي أصدرها القاضي كو بالقبض بتاريخ ٢٨ مايو .

فهناك مئات من الوطنيين الذين سجنوا ونفوا من أقصى شمال الاريجيو والموكولو إلى قلعة نائية في أقصى الشمال . وتقول صحيفة France Observateur في ذلك في عددها رقم ٢٨٨ أن المساجين في حالة يرثى لها فهم خاضعون لنظام قاس صارم ولا يعطى الواحد منهم في اليوم سوى رأس من اللفت المسلوق بالماء ولا يسمح لهم بالاستحمام ولا الخروج من زبراتهم والكثير منهم يقاسى من مرض الذنوبارية .

وفي الوقت الذي تشتد فيه الاضطهادات يقوم المسيو برى بملاحقة الكامرونيين المشكوك في أمرهم حتى في باريس، كما أن المحامي الذي جاءوا به من فرنسا للدفاع عن أعضاء جمعية اتحاد شعوب الكامرون يلقى أشد الصعوبات للقيام بمهمته .

وفي ١٣ يوليو عام ١٩٥٥ أصدر مجلس الوزراء الفرنسي مرسوما بحل جمعية اتحاد الشعوب وهيئة الشباب الديمقراطي للشعوب وجمعية الاتحاد الديمقراطي لنساء الكاميرون ، مستندا في ذلك إلى قانون كان قد صدر

في فرنسا في ١٠ يناير عام ٣٦ ينحول للحكومة الحق في حل الجمعيات الخاصة الذي يهدد نشاطها سلامة الوطن الفرنسي ويلاحظ أن هذا القانون لا يطبق إلا في الجزائر والمستعمرات ولم يكده يصدر هذا المرسوم حتى قبض على أعضاء جمعية اتحاد الشعوب! وأعلنت الأحكام العرفية فلم يبق بعد شد الشعب يواق إلا أن تحضر البعثة التي وعدتنا بها هيئة الأمم المتحدة .

وقد وصلت فعلا في ١٨ أكتوبر لكي تستسلم أمام المسيو برى الذي كان قد أعلن قبل وصولها بيوم أن ليس لفرنسا أن تتلقى أوامر من مجلس الوصاية بشأن إدارتها للكامرون. وفي يوم ٢٠ أكتوبر بدأت البعثة مهمتها بأن أعلنت من بلدة فورموزو بأنها لن تقابل إلا ممثلي الهيئات التي لها كيان قانوني ، أو الأفراد الذين يتكلمون باسمهم فقط ، فان دل هذا التصريح على شيء فهو يدل على تراطي "سافر أو استسلام مخزي .

وقد لقيت هذه البعثة صعوبات جمة وعبر عن ذلك رئيسها مسيو Porsinville بقوله " بأن البعثة كانت بين المطرقة والسندان " .

وبالرغم من جو الإرهاب الذي كان يمتدح البعثة إذ كانت محاطة دائما بقاقلتين مسلحتين من العسكريين مهمتهما تشتيت الأهالي من القرى فقد أظهر الشعب الكامروني بطرلة نادرة ، فقد قبض على ثلاثين شخصا في يرندا بتهمة تقديم عرائض واتخذت إجراءات مماثلة في المناطق الأخرى . وفي أيزيكا مرق العلم الكامروني وقبض على بعض الوطنيين



كل هذا تحت بصر رجال البعثة وفي جونديا طالب ثلاثة وطنيين كان البوليس يلاحقهم ماجأ لدى البعثة فسلمتهم إلى السلطات المحلية وفي Founbain ذبح شاب يبلغ من العمر ١٨ سنة لإيداعه مجموعة من العرائض التي تتضمن مطالب الوطنيين في عربية رئيس البعثة .

وتكررت هذه المآسي في كل إقليم مرت بها البعثة هذا وقد وصل عدد العرائض التي قدمت إلى ٤٠.٠٠٠ كلها تطالب بتوحيد واستقلال الكامرون ولم يخرج على مطالب الوطنيين سوى ٥٠٠٠ من خدام الاستعمار هاجموا جمعية اتحاد الشعوب الكامرونية واتهمت اللجنة في تقريرها بـ"ثورية حل الحركات التفرعية واعتبرت أعضاء جمعية U.P.C. مشاغبيين" ولم يذكر التقرير شيئاً عن مستقبل الكامرون وعن توصيات الجمعية الجمهورية لهيئة الأمم . " فليَنظُر العالم كيف تحترم الحريات الأساسية التي كفلها الدستور الفرنسي وكيف تطبق على الكامرونيين ، وكيف تحترم اتفاقات وتصريح حقوق الإنسان !! " .

ولينظر أيضا كيف يمهّد المستعمرون الفرنسيون للكامرونيين الطريق إلى الديمقراطية . . . . .

أيها الديمقراطيون الفرنسيون إن هذه السياسة العنصرية والفاشية سياسة النهب والسلب تنفذ باسمكم . فزِل أتم موافقون عليها أم لا . . ؟

## الفصل السادس

ما هي جمعية اتحاد الشعوب الكامرونية ؟

ما هي الحركات التقدمية ؟

١ — بجانب لجان جمعية الطلبة الكامرونيين واتحاد نقابات الكامرون والاتحاد الديمقراطي واتحاد نقابات الكامرون الذي يترعها جاك لحوم المعتقل منذ مايو الماضي ، يوجد ثلاث حركات أخرى تقدمية أولها U.P.C ثم اتحاد النساء الكامروني الديمقراطي وجمعية شباب الكامرون الديمقراطي

٢ — تعتبر هذه الهيئات أساس الحركة الوطنية فهي تكافح حتى الموت الاستغلال الاستعماري وقد نجحت في خلق وتنمية فكرة الوحدة في نفوس الشعوب ، في حين يعمل الاستعمار للتفريق بين السكان لتحقيق أغراضه ، وتولت غرس روح التضحية بين المواطنين للصالح العام فكانت وما زالت مبعث الوعي الوطني ، والدليل على ذلك أن أنشودة الكامرون تدوى منذ ١٩١٤ مطالبة بالوحدة والاستقلال ، فبينما كانت بعثة هيئة الأمم المتحدة تزور الكامرون في شهر نوفمبر الماضي ، مرق الوطنيون العلم الفرنسي متحدين بذلك الموت ورفعوا مكانه العلم الكامروني ، كما قوبلت البعثة عند مرورها بالمنطقة البريطانية بمجوع محتشدة هاتفة بالوحدة .

وفي المنطقة الفرنسية حيث مازال الإرهاب مسيطرا عليها كثيرا ما نسمع الشعب يردد هذه العبارة ”نحن نتوقع أن يلقي القبض علينا جميعا ولكن الكامرون يساوي هذا الثمن“

## الفصل السابع

هل اتحاد شعوب الكاميرون

أقلية من الناقمين والفاشيين ؟

يقول مسيو هووير لأحد مرؤوسيه في خطابه الهام المشار إليه آنفا :

” يلوح لي أنه من الأهمية بمكان ألا تظهر أنك تبدي إهتماما بهذا الشعب الطيب . . . وإني أذكرك أن اتباع هذه الطريقة ( الاعتقال بحجة التحقق من الشخصية ) من شأنه أن يلقى في روع الأهالي أننا نعلق أهمية بالغة على نشاط اتحاد شعوب الكاميرون !! .

تبأ لها من سياسة النعم ! فلكى يكسبوا الرأي العام الداخلى والعالمى يعتمد رجال الإرساليات والاستعمار إلى إظهار اتحاد شعوب الكاميرون بمظهر ” حفنة من المشاغبيين “ حسب تعبير مسيورولان بريه نفسه — ولنتعرض ما ساقته بعض الصحف — التى لا يمكن إتهامها قط بأنها تدعو إلى ” المثالية الهدامة “ — من تفنيد لهذا الزعم الباطل — تقول صحيفة ” كومبا “ فى مددها الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٥٥ : ” لقد استطاع الحزب أن يضع برنامجا سياسيا جمع حوله ٨٠ ألف عضو فى بلاد لا يكاد عدد سكانها يتجاوز ٣ ملايين نسمة وتقول جريدة ” لا كروا “ فى عددها



الصادر في ٦ أبريل سنة ١٩٥٥ ” إن اتحاد شعوب الكاميرون قد استطاع بفضل تنظيمه الدقيق أن ينشر نشاطه في جميع أرجاء البلاد “ .

أما ” لورور “ فتؤكد في عددها الصادر في ٣١ مايو سنة ١٩٥٥ قائلة :  
” كما يقول مسيو بيناريه — إن المناهضين لانتدابنا لا يوجدون بين عامة الشعب في بوندييه العاصمة وفي دوالا الميناء الكبير فحسب ، وإنما نجدهم أيضا بين الفلاحين بل وفي قلب طبقة البرجوازية التي كانت أكثر الطبقات استفادة من استعمارنا “ .

تري على أى شيء تقوم هذه التاكيدات التي لا يمكن أن يتطرق إليها الشك ؟ إنها تركز على حقائق مقنعة لا تقبل الجدل ، ولقد لاحظنا الغرور الذي تنطوي عليه سياسة ” المعارضات الأفريقية “ وكذا الطابع الزائف للحركات المماثلة ثم هل نحن في حاجة إلى الإشارة إلى فشل الاجتماعات التي تعقد في هذا الصدد منذ حل الحركات التقدمية ذلك أن تلك السياسة لا تستطيع أن تزعم قط أنها تتمتع بتأييد أية طبقة شعبية ، في حين أن الشعب يتهافت على حضور اجتماعات اتحاد شعوب الكاميرون ، ويقوم رغم بؤسه المدتع ، بتمويل نشاط الحركات التقدمية بما في ذلك تنقلات مندوبيها لدى الأمم المتحدة ، وليس أدل على ذلك من قوائم المشتركين وسجلات الاشتراكات — ويقول ستالين ” إن قوة الحركة القومية رهين باشتراك الطبقات الكبرى للأمة وعامة الشعب والفلاحين في هذه الحركة “ .  
( الماركسية والمسألة القومية والاستعمارية صفحة ٤١ )

تري أى مدى إذن تبلغه قوة هذه الحركات التقدمية التي تعبر عن آماني شعب الكاميرون بأسره !! .

## الفصل الثامن

هل جمعية اتحاد الشعوب هيئة دكتاتورية ؟

كذبة أخرى تهدف الى بلبلة الرأي العام .

أولا — جمعية اتحاد الشعوب جمعية ديمقراطية أصيلة .

١ — كما تشهد بذلك لوائح تنظيمها وخاصة المواد الآتية :

المادة ٨ — إن الديمقراطية مكفولة داخل الجمعية وذلك بانتخاب أعضائها المسؤولين طبقا للأوضاع التي تضمن بصورة ديمقراطية التعبير السليم عن الإرادة الحرة لكل تابعيها .

المادة ٩ — تصدر قرارات الجمعية بأغلبية الأعضاء الحاضرين على ألا يقلوا عن النصف .

المادة ١٤ — يسأل كل عضو أمام مرشحيه كما يسأل مباشرة أمام اللجنة العليا .

المادة ١٥ — يجب على كل عضو في الجمعية اتباع النظام المقرر داخلها وتطبيق القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات العليا .

وكما أن نصوص القانون الأساسي للجمعية مستوحاة من روح الديمقراطية الحقة فإن نظام العمل فيها يتصف بالديمقراطية الخالصة ، فقد لزم الأمر

خلال حوادث مايو الماضي دعوة الجمعية العمومية لعقد اجتماع غير عادي لتقرير المفاوضة لأمع المفوض السامي ولكن مع الوزير نفسه ، لذلك فإن القرار الصادر بحل الحركات التقدمية طبقا للقانون الفرنسي الصادر في ١٠/١/١٩٣٦ لا يعتبر شرعيا للأسباب الآتية :

( ١ ) إن الجمعية ليست عبارة عن مجموعة من الأفراد فقط ولكنها هيئة شرعية .

( ٢ ) إن جمعية اتحاد الشعوب ليست مجموعة من المحاربين ، لكنها جمعية ديمقراطية لم تعمل قط لإشاعة مظاهرات مسلحة في الشوارع وكيف لها ذلك لما كان سكان الكامرون لم يحملوا السلاح قط حتى في وقت السلم .

كما أن الجمعية تنادي بالكفاح السلمي وفي حدود القانون فتعلن دائما في منشوراتها بأن الكامرون لا يحتاج الى كفاح مسلح لتحقيق الوحدة والاستقلال .

إن انتصار الشعب الكامروني على الاستعمار أمر محقق في نطاق النصوص الدولية وطبقا لمبدأ حق الشعوب في حكم نفسها بنفسها .

( ٣ ) إن الجمعية لا تهدف الى المساس بالأراضي الفرنسية فهي على العكس من ذلك ترغب في إعادة الكامرون الى حدوده الطبيعية ، كما أنها لا تفكر قط في قلب النظام الجمهوري لحكومة فرنسا بالقوة بل ترجو إحلال ديمقراطية حقة في الكامرون بدلا من الديكتاتورية الحالية .



(٤) إن الجمعية " في نظر أعدائها " تعتبر خطرا على أمن وسلامة الجمهورية الفرنسية وعلى فرض صحة هذا فإن القانون الذي استندت عليه فرنسا في حل الجمعية (قانون ١٩٥٦/٤/١) لا يمكن أن يطبق إلا على الجزائر والمستعمرات وليس على الكامرون الذي لم يكن مستعمرة فرنسية أو انجليزية في يوم من الأيام .

ونخلص من هذا كله أن المستعمرين خلعوا على هذه الجمعيات صفات لم تكن لها بل بالعكس تنطبق على طرقهم الفاشية الطاغية، لذلك يتحتم على مجلس الدولة كما قال السيد موميه رئيس هذه الجمعية أن يطالب بإلغاء مرسوم حل هذه الجمعية .

ثانيا — هل جمعية الشعوب الكامرونية شيوعية ؟

الشيوعية هي الصفة التي يخلعها المستعمرون على هذه الجمعية كلما شعروا بخطر يهدد امتيازاتهم المخزية .

١ — ففي الكاميرون وقبل تعيين الأسقفين الأولين الوطنيين أنهم المسئولون في الكنيسة الكاثوليكية للأجانب غالبية القسس الوطنيين بالشيوعية لا شيء إلا لأنهم يطالبون بتطبيق القانون الكناسي، ولا غرابة أن ينضم هؤلاء القسس جميعهم إلى الذين يحاربون جمعية اتحاد الشعوب الكامرونية فقد أرسل مطارنة الكامرون في أبريل سنة ١٩٥٥ تحذيرا إلى المسيحيين أنذروهم بالخطر الناتج عن اتجاهات اتحاد الشعوب الكامرونية الحالية . وكان هذا التحذير يابعاز من المطران لوفبر رئيسي أبرشيته دكار والمندوب البابوي في أفريقيا السوداء . وعلى الرغم من تفاهة هذه التهمة فقد نشرت في الجريدة التي هي لسان حال المندوب السامي الرسمي .

٢ — إن جمعية الشعوب الكامرونية هي حركة شعبية لم يحدث أن اصطبغ نشاطها بصفة دينية بدليل أن المؤتمر الذي عقد في سبتمبر عام ١٩٥٢ كان يضم ٣٦ من الكاثوليكين و ٣٦ بروتستانت و ١٢ بروتستانت فرنسي و ٣ مسلمين و ١٣ فتيشت .

وهذا التوزيع الدال يبين أن جمعية الشعوب الكامرونية ليست حركة دينية كما لا يخفى ذلك على المبشرين . فجميع حملاتهم ضد هذه الجمعية تهدف إلى إظهار الضال الذي تقوم به بصورة حرب دينية .

وإننا نذكر ( R. P. Coudrey ) - فيما سار على رأس قوات مسلحة التي حرقت المركز الرئيسى للجمعية في دولا والأب برنار الذى أصدر الأمر بإطلاق النار على الشعب فى لوم وسدد بنفسه السلاح على أطفال المدارس هؤلاء الصغار الذين جذبهم إليه بصفته كاهنا مستشهدا بقول المسيح "دعوا الأطفال الصغار يأتون إلى " .

مسكين أيها المسيح !!! مساكين أيها الكامرونيين !!!

٣ — وفي مؤتمر صحفى عقد فى باريس فى يناير سنة ١٩٥٣ صرح السيد نيوب السكرتير الدام للجمعية بأن الشعوب المستعمرة لا يمكنها اتباع سياسة حزبية ولا سياسة الدولة ومن باب أولى سياسة رجل . وإن هذه الشعوب تتبع سياستها الخاصة التي تهدف إلى التحرر من نير الاستعمار وإن فى كفاحهم للوصول إلى تحقيق هذا الغرض دأبى التفكير .

فهم يرقبون الحكومات والأحزاب ، والأشخاص والصحف ، لا من حيث مبادئهم أو برائهم إنما من حيث موقفهم إزاء مطالب شعوب بلادنا .

هذا هو وضع الجمعية بالنسبة للشعوب الكامرونية .

٤ — فإذا كان هذا الموقف لا يكفي لإقناع أعداء الشيوعيين الألداء فلا أقل من أن يصغروا إلى أقوال موارضين آخرين للشيرعية . فقد كتبت جريدة الموند في تاريخ ٢٩ و٣٠ مايو ما يأتي : ” إن اتحاد شعوب الكامرون يعتبر في الأوساط لسياسية كهيئة ثابتة للشيرعية في حين يعترض زعماءه على هذه التهمة ولو أنهم يسعوا في الخارج والداخل للحصول على تأييد لنشاطهم . فقد سافر المسير أوم نيوبى عدة مرات إلى هيئة الأمم - ماملا عرائض احتجاج على الإدارة الفرنسية . فضلا عن أنه يحوز في الداخل على تأييد نقابة العمل وهي الهيئة الوحيدة المنظمة تنظيما قويا “ .

٥ — فلا أساس إذن لجميع التهم التي أسندت إلى اتحاد شعوب الكامرون إذ أن هدفها الإنانية العمياء . فالغرض الأوحد لاتحاد شعوب الكامرون يتلخص في تحقيق وحدة سكانه ونهضتهم ورفع مستوى معيشتهم ، كما نصت عليه المادة الأولى من قانون تنظيمهم . ففى الوقت الذى قررت فيه حكومة فرود توتنجن ، وبرى وقد تملكها النعرة الاستعمارية ، اعتبار اتحاد الشعوب الكامرونية بأنها خارجة عن القانون كانت تقوم هذه الجمعية بتنفيذ برنامجها بأن أسست كلية ومستشفى



شعبيين ، الأمر الذي أثار حقد الرجعيين للعناية الظاهرة التي أولتها الجمعية لتحقيق أمانى الشعب الكامرونى .

٦ — ولنفرض جدلا أن الشعب الكامرونى يرغب فى اعتناق المبادئ المركيسية فكما ازدادت معارضة الدول الأجنبية لهذا الاتجاه قويت تلك الرغبة ، كما وضع ذلك للاستعمارين الفرنسيين فى خلال الحركات التقدمية وفى الانتخابات النقاية التي جرت فى الصيف الماضى والتي كانت نتيجتها أن حصلت هذه النقابات على ٩٦ فى المائة من مجموع الأصوات ، على الرغم من المجازر التي حدثت فى مايو الماضى وحبس السكرتير العام للنقابات الهالية والأحكام الظالمة التي صدرت ضد المضربين ومصادرة أمكنة النقابات وفى الضغط الذى حصل فى هذه الانتخابات . وقد علقت جريدة *La vie française et internationale* على نتيجة هذه الانتخابات بأن قالت إن الكامرونيين أقوى من الفتنامين الذين شهدناهم سنة ١٩٤٥ . كما نشرت جريدة الأوبزون اللندنية سنة ١٩٥٣ مقالا قالت فيه ما يأتى : ” فى هذه الآونة الحرجة يعمل الفرنسيون على خلق سكان شيوعيين فى الهند الصينية أكثر من الذين يقتلونهم ” .

إن السياسة الخرقاء التي تسير عليها فرنسا فى الكامرون ستؤدى إذا ما استمرت عليها إلى ازدياد عدد الشيوعيين المتحمسين فيها .

## الفصل التاسع

هل تمارس جمعية إتحاد الشعوب نشاطا معاديا لفرنسا

إنه لإقتراء صارخ أن توجه مثل هذه التهمة لحركة لم تكف عن مد يدها إلى المستعمرين الفرنسيين طالبة صداقة حقيقية بين الكامبيرون وفرنسا والتي دربت أعوانها ومحبيها على التضامن بين الشعوب .

والواقع أن الجمعية تدرك ضرورة تعاون شعوب العالم طبقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة ولهذا فإن رؤسائها وأعضائها يؤمنون بالتضامن الدولي . فلا يخططون بين الشعب الإنجليزي والإستعمار الإنجليزي الذي يسيطر على الشعوب وبين الشعب الفرنسي والمستعمرين الفرنسيين الذين سلبوا وذلوا شعوب بلادنا .

ويجب علينا أن نحذر إخواننا الكامبيرونيين من سياسة التفرقة العنصرية ويجب عدم إتباع سياسة البغض والكراهية ضد البعض بحجة الكفاح لتحرير السود . فالتفرقة العنصرية لا تتفق وفكرة التطور .

وبالنسبة لفرنسا خاصة فقد كتب السيد Um Nyobe ما يأتي :

”إن الشعب الفرنسي كان وما زال رمزاً للتقدم والديمقراطية فنحن لسنا أعداء الفرنسيين بل أعداء هؤلاء الذين يتبعون سياسة رجعية تخالف المبادئ الجمهورية التي يعتنقها شعب فرنسا ، كما أن صحيفة صوت الكامبيرون

تشرت - تأكيداً منها بعدم الخلط بين الشعب الفرنسي والمستعمرين الفرنسيين  
برقية الجمعية، لمناسبة أول السنة الجديدة عام ١٩٥٥ والتي جاء فيها " يمتنى  
لكم مكتب الاتحاد الكامروني باسمه وباسم الشعب سنة سعيدة وحياة  
مديدة ونجاح في المعركة لوحدة واستقلال الكامرون - بلغوا أصدقائنا  
الفرنسيين أملنا في توطيد علاقات الصداقة لإنتصار الديمقراطية -  
سلامنا الأخوي ". وتقول هذه الصحيفة أيضاً في مناسبة أخرى أن الشعب  
الكامروني يشيد بالأمر الصادر بوقف القتال في الهند الصينية، وينادى  
بتوحيد الجهود ومضاعفتها لتثبيت أسس السلام والتعايش الدولي .

هذه هي المبادئ التي تنادى بها جمعية إتحاد الشعوب وتنشرها بين جموع  
الكامرونيين، ولكنها لا ترضى المسيو أوجولا الذي يصرخ قائلاً :

"إن جمعية إتحاد شعوب الكامرون ترفض الاتحاد الفرنسي " مالك  
ياسيدي تمادى في الحقد ؟ ألا يجدر بك قبل كل شيء أن تتفق مع ممثل  
فرنسا الرسمي في هيئة الأمم وهو المختص في مثل هذه الشؤون والذي صرح  
بما يأتي : فيما يتعلق بالتحرر السياسي للشعوب التي تحت الوصاية لها  
الحق إذا ما رغبت أن تحقق أمانها خارج الإتحاد الفرنسي .

وهذا الوضع الذي نصت عليه المادة ٥ من اتفاقات الوصاية هو الذي  
دافعت عنه وأقرته جمعية إتحاد الشعوب ، إذ أعانت أن مشكلة الاتحاد  
الفرنسي ستنتظر حالاً تم وحدة الكامرون ويصبح له حكومة ومجلساً  
نياياً ، الذي يحق لها وقتئذ دون غيرهم المفاوضة في العلاقات التي تربط  
الكامرون بفرنسا طبقاً لما جاء بالمادة ٦١ من الدستور الفرنسي .



## الفصل العاشر

بماذا يطالب الشعب الكامروني ؟

أولا — انه يطالب بالوحدة :

لأن التقسيم الجائر الذي منيت به البلاد كان وما زال بمثابة عملية تشريح وحشية مؤلمة .

( ١ ) إن تاريخ البلاد وتاريخ التكوين الطبيعي للإنسان يدلان بصورة قاطعة على وحدة الشعب الكامروني ، وهذه حقيقة اعترف بها مؤرخون فرنسيون أمثال المسيو فوسار الذي أثبت في كتابه ” دراسة الكامرون “ أن اختيار خط ما يوكراوا كحدود بين الكامرون الفرنسي والإنجليزي لم يلاحظ فيه قط وحدة البلاد التاريخية ، الأمر الذي أدى إلى خلق مشكلة إنسانية بالنسبة لآلاف العائلات المشتتة .

( ٢ ) إن هذه المشكلة هي مسألة عدالة أيضا . فهذا الشعب الذي لم يعلن الحرب على أحد لا بل ضحى بدمه لمناهضة المعتدى النازي قد فرض عليه بهذا التقسيم عقوبة أشد من العقوبة التي أوقعت على المعتدى نفسه فلا أقل إذن من أن توفر له الأسباب التي تسهل عليه تحقيق هذه الوحدة وهو الذي ضحى بأبنائه لكي تحيا فرنسا حرة .

( ٣ ) إن وحدة الكامرون مسألة شرف ومنطق واحترام الذات والمبادئ ، فما من ديمقراطي ، فردا كان أو جماعة ، إلا اعترف بحق الشعوب في حكم نفسها بنفسها ، ولما كانت الوحدة هي أمنية الشعوب الكامرونية فيجب العمل بكل ما في وسعنا لتسهيل وتحقيق هذه الوحدة حفظا لكرامة هذه البلاد .

( ٤ ) والواقع أن وحدة الكامرون شرط أساسي لتحقيق كرامة الإنسان نظرا لما تقاسيه الأسر الكامرونية من المتاعب والإهانات . فبالوحدة فقط تستطيع هذه الأسر أن تنهض وأن تستفيد من الموارد العديدة التي تزخر بها المنطقتان الفرنسية والإنجليزية .

### ثانيا - الاستقلال :

وهذه أيضا مسألة منطق واحترام للشخص الآدمي . فهما تعددت النعوت التي تدعى للاستعمار فسيظل كما يعرفه الجميع عبئا ثقيلا وعائقا لنهوض الشعب الرازح تحته . فبدلا من السير بالكامرون نحو الاستقلال طبقا للمادة ٧٦ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة منع الاستعمار وخاصة الفرنسي تسرب أي نوع من الحضارة إلى الشعوب الكامرونية كما حرمهم كل مظهر من مظاهر الديمقراطية لكي يسهل عليه استغلالهم .

وقد سلك المستعمرون جميعهم هذه الخطة ، فالمرشال يجبو كان يزج بالجزائريين في كهوف ضيقة مظلمة حيث كانوا يلقون حتفهم مخنقين ، وفي ٢٧ مارس عام ١٨٤٤ صرح جول فرى في مجلس النواب الفرنسي

أن من ينشئ مستعمرة كمن يفتح نافذة له وأنه يجب القول صراحة أن الأجناس الراقية تتمتع بحقوق على الأجناس المنحطة ، أضف إلى ذلك التعذيب الوحشي الذي يرتكب لافي الهند الصينية وفي كينيا بل في مراکش والجزائر حيث ارتكبت فظائع مروعة فبقرت بطون الحاملات بالبنادق ومجن وذبح الشيوخ والأطفال .

إن الاستعمار كما يصفه التاريخ منذ أجيال مضت لا يمكن أن يعمل على تهيئة البلاد المستعمرة للاستقلال والسير بها في مدارج الرقي والرفاهية ، وذلك لأنه دائم السعي والبحث عن العناصر التي يحتاج إليها لتحقيق أغراضه وللحصول على أكبر فائدة له في البلد الذي يستعمرها .

ولما كانت التبعية الدولية هي أساس الفقر والجهل كما قال رابندانات تاجور فان من حقنا كمواطنين أن نحصل على الاستقلال القومي .

### ثالثا — الوحدة والاستقلال العاجلين :

إننا نتساءل فيما إذا كان لم يحن الوقت بعد لإزالة الظلم عنا ولتحقيق سعادة خمسة مليون نسمة .

فطبقا لتوصيات هيئة الأمم المتحدة لقد حان منذ عامين الوقت للبدء في المشاورات المبينة في المادة الخامسة في اتفاقات الوصاية ولتمكين الشعوب الكامرونية من التعبير بحرية عن النظام الذي يلائمهم .

فقد أوصت الجمعية العمومية في القرار الذي اتخذته بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٩ بضرورة دعوة الكامرونيين للإدلاء باقتراحاتهم الخاصة بإنشاء دولة متمتعة



بالاستقلال الذاتى وذلك ابتداء من عام ١٩٥٤ ، وقد يقول البعض أنه بالرغم من وضع الكامرون القانونى الذى لا اعتراض عليه إلا أن شعبه لم ينضج بعد للحصول على الاستقلال العاجل . ولكن لا يمكن أن يؤخذ هذا القول بعين الاعتبار فالتاريخ والعقل يثبتان لنا بطريقة لا تحتمل الجدل أن الاستعمار وخاصة الفرنسى غير قادر على قيادة الشعوب نحو الاستقلال ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن كثيرا من البلاد التى كانت مستعمرات قديمة تحكم اليوم نفسها وتتطور بسرعة تفوق سرعة الدولة التى كانت تابعة لها . ولنا فى التاريخ الحديث مثل حى وهى الهند فقد استطاعت بعد سبع سنوات من استقلالها أن تبحث بفنائين وميكانيكيين إلى الخارج وأن تترغم حركة السلم العالمى رغم أنها كانت قبل عشر سنوات عاجزة كما كانوا يزعمون .

نخلص من هذا أن فى إمكان الكامرونيين أن يقوموا أسوة بغيرهم بالسعى المجدى ولكى نزيل كل مبارضة ضد مطالبتنا بالاستقلال الناجز سلتولى الرد مباشرة على السؤال الذى وجه بهذا الصدد .

## الفصل الحادى عشر

هل فى وسع الكامرون أن يحيا إذا ما استقل ؟

١ — إن الاستقلال الذى تطالب به الحركات التحررية لا يمت بصلة ما إلى نظام يعتمد على موارده الخاصة . فقد أعلن الأحرار فى ٢٢/٤/١٩٥٥ بأنهم يطالبون بإنهاء نظام الوصاية وإنشاء دولة ذات سيادة وبأنهم يعتمدون على العناصر الفرنسية الشريفة وعلى الأجانب الذين لم تفسدهم الدعاية الاستعمارية . فالاستقلال فى نظرنا مستمد من السيادة التى يتمتع بها الشعب والتى يمارسها وفقا لمصالحه . لذلك فهو يرغب فى توثيق روابط الصداقة الحرة الحقيقية مع الشعب الفرنسى العظيم بصفة خاصة .

وعلى هذا يجب أن يرتقى أولا الشعب الكامرونى إلى تلك السيادة التى فى استطاعته أن يمارسها منذ الآن واتى تتطلب توافر المنتجات والعناصر الطبية .

فقد اعترفت الدوائر الرسمية نفسها أن الكامرون يعتبر أغنى البلاد الأفريقية بالموارد الطبيعية وإن فى استطاعته النهوض بالصناعات والعمل على إزدهارها . فإذا كانت بلاد كثيرة حافظ البعض منها على استقلاله وخصل البعض الآخر عليه رغم افتقارها إلى الموارد المادية الطبيعية ، فمن باب أولى أن يحصل الكامر الغنى بموارده على الاستقلال العاجل .

٢ - وربما رد الأب المحترم مولر على ذلك بأن الانسانية لا ترضى بأن تظل الثروات التي منحها الله للشعوب المتخلفة وأوصاهم باستغلالها لمصلحة الجميع مهمة بسبب جهلهم وكسلهم . وانه لما يؤسف له حقا أيها الأب المحترم ان لا يستجيب الاستعماريون إلى توصياتكم فيما يتعلق باستخدام هذه الثروات لصالح الجميع ، فقد طلب قداسة البابا نفسه أن تزيلوا كابوس الاستعمار عن هذه الأمم التي تختلف حضارتها عن الحضارة الغربية إذ صرح أن في المبادئ الأساسية لتحقيق سلام عادل وشريف أن يكون للأمم كبيرة كانت أو صغيرة قوية أو ضعيفة الحق في الحياة والاستقلال .

وقد أعطى الاستعماريون أنفسهم الدليل القاطع على نضوج الكامرونيين التام . فليس هناك من يجهل في افريقيا أن الأوربيين يقتصر عملهم على مراقبة الأعمال للحصول على جميع الأرباح والمرتببات الضخمة وأن العمل المضني الدقيق يقع على عاتق الزنوج .

ومما يثبت ذلك ما قاله المسيو لمينرا الحاكم الإداري العام في كتابه فقد اعترف بأن النظام النيابي قد امتزج بتقاليد السكان وأنه يسير سيرا مرضيا لما أظهره المجلس من النضوج الحقيقي ، كما اعترف المسيو أوجولا المشهور بترعته الاستعمارية أنه لكي تحيا الهيئات النظامية يجب أن يتولاها رجال أكفاء ثم زاد على ذلك بأن في الكامرون أمثال هؤلاء الرجال .

ولما كان المجلس يكاد يتكون بكامله من منتخبى الإدارة وكان هؤلاء الممثلون يمارسون عضويتهم بمجدارة فمن باب أولى أن تبرز بصورة أوضح



كفاءة مجلس مؤلف بكامله من كامروقيين وطنيين مدربين على النظام لما أبلوه من الكفاح ضد الاستعمار .

وفما يتعلق بالإنتاج فإننا نسوق مثلا حيا لما أحرزه الكامرونيون من التقدم في هذا الميدان على الرغم من العوائق التي وضعها الاستعمار في سبيلهم . إن إنتاج الموز في أفريقيا يرجع إلى ما قبل عام ١٩٤٦ وقد ظن البعض خلال هذه الفترة أن مقتضيات التسويق وعمليات الجني والنقل وما تتطلبه من جهود وتعرضه من صعوبات من شأنها أن تثبط عزيمية المزارعين الأفريقيين وأن تضطربهم إلى بيع محصولهم إلى جيرانهم الأوروبيين .

إلا أن صغار الفلاحين قد كونوا فيما بينهم منذ سنوات عديدة نقابة للتشجين كما أن بعضهم قد انضم إلى جمعية الادخار ، فتوصلوا بفضل ذلك إلى زيادة إنتاجهم حيث بلغ ١٦٧٠٠ طن عام ١٩٥١

كل هذا يثبت بصورة قاطعة أن الكامرون أصبح ناضجا لنيل استقلاله عاجلا . لذلك نؤيد جميعنا مطالبه باسم الصداقة الفرنسية الكامرونية .

---

## الفصل الثانى عشر

ما هو تجاوب الحكومة الفرنسية مع هذه المطالب ؟

١ — سبق أن بينا أن اتحاد الشعوب الكامرونية يضم نسبة كبيرة من الكامرونيين ولنا أن نستنتج من ذلك أن ٨٥ فى المائة من الشعب الكامرونى يؤيد نظرياته وعلى الرغم من انحياز هذه الغالبية العظمى إلى جانبه فما زالت فرنسا ترفض بعند الاعتراف بالصفة التمثيلية لهذه الحركة . ولكن لما كان تيار الاتحاد جارفا فقد تظاهرت فرنسا بالتطور معه فاخترعت ما أسمته بالقانون المنظم ءماولة فى ذلك بطريقة ماهرة ضم الكامرون الى الاتحاد الفرنسى وبالتالى تعريض البلاد إلى خطر داهم لا قبل لها به

فالوضع يتلخص إذن كالاتى . فى الوقت الذى يطالب فيه الشعب الكامرونى بالإجماع الوحدة والاستقلال العاجلين ، تحاول الحكومة الفرنسية أن تفرض على هذا الشعب ضد إرادته نظاما لضمه إلى الاتحاد الفرنسى وهذا هو السبب الأساسى للآزمة التى نشأ عنها الاتحاد القومى .

٢ — معارضة الاتحاد القومى للقانون المنظم :

ليس الاتحاد القومى حزبا أو حركة سياسية بل هو تيار من المفروض أنه يجرف معه جميع طبقات الشعب نحو أهداف مشتركة فما أن وجه اتحاد

الشعوب الكامرونية بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٥٦ نداءه الذي حث فيه الشعب الكامروني على الاتحاد حتى تتجاوز الشعب معه وشكل الاتحاد القومي بتاريخ ٩ يونيو بفضل النشاط الذي أبداه المسيو ستوبو بريزو . ثم حدث بعد ذلك أن انضمت الأحزاب والحركات السياسية إلى الاتحاد القومي واتخذت في هذا التاريخ قرارا أعلنت فيه اعتراضها على جميع ما احتواه القانون المنظم كما طلبت استفتاء شعبيا تحت رقابة لجنة متدبة من هيئة الأمم المتحدة وتشكيل مجلس كامروني منتخب انتخابا عاما ، للخروج بالكامرون من المأذق الذي هو فيه .

وقد قابلت فرنسا هذا التيار بأن قامت بمناورتها التقليدية فسعت للفرقة بين الشعب الكامروني بقصد السيطرة عليه فكان أن انقسم الاتحاد القومي فيما يتعلق بالاشتراك في الانتخابات وقرر فريق قليل منه بزمامة المسيو سوبو بريزو الاشتراك فيها وبالرغم من أن النتائج الرسمية قد أعلنت اشتراك ٥٠ في المائة من الناخبين فيها فالواقع يدل على أن الأغلبية قد قاطعت هذه الانتخابات .

ودليل ذلك أنه بينما تقول جريدة الوست أفريقا في عددها الصادر في ٥ يناير سنة ١٩٥٧ أن ٤٥ في المائة من الناخبين قد اشتركوا في الانتخابات تقرر جريدة لابرس دي كامرون بأن ٢٥ في المائة فقط من السكان الكوديين قد اشتركوا فيها ، كما نشرت جريدة فرانس أويسرفاتور بأن ١٤,٠٠٠ ناخب فقط من ٦٩,٠٠٠ مقيدين قد أعطوا أصواتهم وأن هذه النسبة الضئيلة لبرهان واضح على ما لاتحاد شعوب الكامرون من النفوذ .



ولما كان الاستعماريون الفرنسيون أمناء على تقاليدهم فقد نظموا عمليات عسكرية وبوليسية ضد الذين قاطعوا الانتخابات وما زالت حركة التقتيل مستمرة إلى الآن في منطقة سفاجا البحرية . وكما هو الحال في الجزائر فإن العناصر الممثلة للبلاد منبوذة في الوقت الذي يستعد فيه الاستعمار أن يفرض نظاما على البلاد بواسطة رجال مزيفين .

إن هذه السياسة أن دلت على شيء فعلي إن القطار قد فات الحكومة الفرنسية كما يقال وأنها لم تتهمز الفرصة المناسبة لحل قضية الكامرون بالطرق السلمية . فكيف لا تدرك ضرورة التفاوض مع الممثلين الحقيقيين إلا تحت ضغط العصيان بالسلح ؟ إن الصداقة الحقة التي نريدها بين الشعوب الكامرونية والشعب الفرنسي تتطلب من هذا الأخير القيام بواجبات جمة فعلي الشعب الفرنسي أن يدرك هذه الحقيقة قبل فوات الوقت .

## الفصل الثالث عشر

ما تتطلبه هذه الصداقة من الشعب العزيز ؟

لقد عزل الديكتاتور رولاند بريه والوزير النائب أوجولا في ٢ يناير تحت ضغط الشعب المستمر .

( أولا ) إن صداقه الشعب الكامروني لفرنسا تتطلب من الشعب الفرنسي أن يفرض على ساسته إلى اتباع الطرق الآتية :

١ - احترام شرعية الحركات التقدمية الكامرونية ، أى احترام الحريات العامة الأساسية وهذا يتطلب التالى :

( أ ) إلغاء القرار الغير شرعى والخاص بحل جمعية إتحاد الشعوب الكامرونية .

( ب ) الإفراج الغير مشروط عن جميع المعتقلين السياسيين والسماح بعودتهم إلى أوطانهم .

( ج ) تسريح جميع القوات المراقبة فى الكامرون .

( د ) إلغاء جميع الإجراءات القضائية التى اتخذت منذ حوادث مايو سنة ١٩٥٥

٢ — الإعراف بسيادة الشعب الكامروني تلك السيادة التي ضمنها المادة الخامسة من إتفاقات الوصاية وبالتالي إنشاء الدولة الكامرونية طبقا لطلب الجمعية العامة في عام ١٩٥٣ والخاص بتشكيل حكومة مؤقتة للكاميرون الموحدة تتولى إجراء انتخابات عامة للجمعية الوطنية الدستورية .

٣ — التفاوض مع الدول المكلفة بالوصاية لتحديد روابط الصداقة التي تربطها بفرنسا .

ثانيا — إن كل تأخير في تنفيذ هذا البرنامج سيدفع الشعب الكامروني إلى ممارسة حقه في الدفاع الشرعي . وقد عبر مكتب اتحاد الشعب الكامروني عن ذلك بقوله : تؤكد مرة أخرى تصميمنا على بذل أقصى تضحية لتحقيق هذا البرنامج ومن العبث أن يرى الذين يمتنعون الجحجج الواهية لما كستنا بأن مطالبنا تعتبر إشعالا للفتنة لا إستعمالا للمقاومة الشرعية للضغط ، تلك المقاومة المنصوص عليها في الدستور الفرنسي سنة ١٧٩١ ووثيقة إعلان حقوق الإنسان .

ثالثا — إن الاستعماريين يحاولون من جديد زج فرنسا في مأزق دام وقد شرعوا فعلا في تكوين أنظمة للقوات السوداء التي تولى المسيو برى قيادتها في النضال وفي أفريقيا الاستوائية الفرنسية . فلم يبق إلا القليل لكي يسود الحداد من جديد بين الأسر الفرنسيين . لذلك يجب على الديموقراطيين أن يردوا دون إبطاء الاستعماريين عن غيهم .



ففى المصنع والورشة والمزارع والمحلات التجارية والمكاتب والبارات  
والكليات والشوارع والمنازل وفى أى مكان آخر على الشعب الفرنسى  
أن يظهر تضامنه الفعال مع الشعب الكامرونى ، أجل يتحتم عليه منذ  
اليوم أن يدافع عن هذا البرنامج وأن يقاطع الاجتماعات والدعايات وكل  
ما يخالف هذه الساسة وذلك لكي يتفادى حرباً عنصرية جديدة غير عادلة  
تحوط من قدره ولكى يظل فى نظرا الجميع رمزاً للديموقراطية وللتقدم .







110  
3  
78



0510552